

المال في الكيد والوزن والمدود وتسمية محل الأيمان أن كان
 له من موزونه وحراجه من غيرها عند قبضه وسيله في موضع العقد
 كسائر المال لا تسمى بمحل الأيمان
 وكذا اختلاف محل الأيمان الذي له موزونه وكذا الإجماع
 والشبهة وتروا محض من المال في محلين لا يتصرف
 فيه ولا في السلم فيه من القبض ولو أساء عبثا ودنا بوعين في أقال
 كذا في حقه في غير وقت فالتسليم في الأيمان ليس شرطه هذه الروايات
 منها وقال في العين والذئب بالخصة ولو وردت في ما من رأس
 المال في غير محل العقد انتقض بغيره ما طلقا فله الأثر
 سيدل في بادئ النصف والانتقاض إن لم يجره وفلاسه
 سيدل في محل الرزق طلقا ولو تبادلا السلم مع ما من الأثر
 واختلاف في مكان الأيمان فالقول للطلوب والبيته للظالم فلا
 يخالفان في الرزق ثبنا الخالف وجملة القول مدعي الأقل

وفي سلمه قبل القبض والقبض ويرى بعض فقهاء وقت
 الفضل وحمل عقدين أو في رأس المال قبل القبض ويرى بعض
 الخلافان تضادا فلهذين فإن انتقاعا له عين وأجرت فضي
 بعقدا بعين بعقدين والسلم اليه في دعوى السلم مضمون
 في السلم في السلم وهو في استصناع الضميمة كالفايد في
 صلح الكفيل بالسلم فيه بالطلوب رتب السلم على رأس المال
 وينتقل على المطلوب له وأدفعه على أجازة الأصيل وبلغ أحد
 الشريك ولو جاء بجزءه أو نقص أو لحاق واسترد أو السلم له
 بمذموم انقضت دعوى قيمته حتى ولو ورد في السلم ماله في
 أو شرا بغيره فحين السلم اليه والمدى أو بغيره شرط
 إذا تباين كان صريحا ولا يتعيان حتى لو استوفى فادبا أو استوفى
 فاستبدلا أو اسكتا وأدبا بالثالث اجزائه وتشرط المائلة على